هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 3-7 ديسمبر 2017

HC117-C2-R117

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 25

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 35

5. الاستنتاج 44

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال توفير المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 3–7 ديسمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها؛ البكالوريوس في الدراسات الإسلامية؛ الماجستير في اللغة العربية وآدابها؛ البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ والماجستير في اللغة الإنجليزية وآدابها.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في ديسمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (7) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة البحرين

قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وتضم حاليًا جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية

يتم طرح برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من قبل قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب. وقد كان القبول في برامج البكالوريوس في الآداب يتم تحت مسمى تمهيدي آداب دون ذكر التخصص حتى عام 1996. ويبلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين في البرنامج (1163) طالبًا. أما عدد الخريجين منذ طرح البرنامج وحتى وقت الزيارة الميدانية فقد بلغ (852) طالبًا. ويعمل في القسم (23) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بنظام الدوام الكامل؛ و(8) أعضاء يعملون بنظام الدوام الجزئي، يساندهم (3) موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى جامعة البحرين إطار لتطوير وتقييم البرامج الأكاديمية موضح في الكتيب الإرشادي الخاص بالجامعة، وتعتمده جميع برامجها، بما في ذلك برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية. وللبرنامج (5) أهداف يسعى من خلالها إلى إعداد كفاءات ذات فكر وسطي يتصف بالتسامح، والحوار، وإنصاف المرأة، وإشاعة الثقافة النقدية بدلا من ثقافة التلقين. وخلال المقابلات التي تمت مع الهيئة الأكاديمية أثناء الزيارة الميدانية، علمت لجنة المراجعة أنه قد تم ربط هذه الأهداف برسالة الكلية ورسالة الجامعة وأهدافها الإستراتيجية. ويبين تقرير التقييم الذاتي عملية الربط على نحو تفصيلي. كما تم تحويل هذه الأهداف إلى مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج؛ تم ربطها مع مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة بصورة مناسبة. كما لاحظت اللجنة – من خلال الاجتماعات التي تمت مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة – أنهم على دراية بأهداف البرنامج والغايات التي يصبو إليها. وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية خطة أكاديمية واضحة تبرز أهداف البرنامج، وأن هذه الأهداف مناسبة لنوعه ومستواه، ومرتبطة بصورة ملائمة مع رسالة كلية الآداب والأهداف الإستراتيجية لجامعة البحرين.

1.2 يتكون المنهج الدراسي لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من عدد من المقررات الإلزامية والاختيارية يبلغ مجموع ساعاتها (128) ساعة معتمدة موزعة على النحو التالي: (11) ساعة معتمدة متطلبات جامعية إجبارية، و(18) ساعة معتمدة متطلبات كلية إجبارية، و(81) ساعة معتمدة متطلبات إجبارية للتخصص الرئيس، و(9) ساعات للمقررات الاختيارية، إضافة إلى (9) ساعات معتمدة إجبارية للتخصص الفرعي. وبناءً على اختيار الطالب للتخصص الرئيس والتخصص الفرعي، يمكنه أن يتخرج عن طريق (4) مسارات: مسار أصول الدين (منفرد)، مسار أصول الدين (رئيس)، مسار أصول الشريعة (منفرد)، مسار أصول الشريعة (رئيس). والخطة الدراسية القائمة للبرنامج توزع المقررات الدراسية على (8) فصول دراسية، تمكن الطالب من إكمال جميع متطلبات البرنامج خلال (4) سنوات أكاديمية. وترى لجنة المراجعة أن توزيع المقررات في

الخطة الدراسية يضمن عبئًا دراسيًّا مناسبا، ويتفق مع البرامج المماثلة، الأمر الذي أكده الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية. كما لاحظت لجنة المراجعة وجود (3) مقررات للغة الإنجليزية في البرنامج، جميعها تم تصميمها لبرامج العلوم الإنسانية. وتوفر الخطة الدراسية للبرنامج تدرجًا في المقررات الدراسية من دراسات أوَّلية عامة وفي الغالب تكون متطلبات جامعة، إلى مقررات أساسية في التخصص، ومن ثم تأتي المواد الأكثر تخصصًا وعمقًا حتى الوصول إلى بحث التخرج، الذي أُفرِدَ له فصل دراسي كامل في نهاية الخطة الدراسية. كما توجد قائمة من المتطلبات المسبقة؛ للتأكد من أن الطالب لا يسجل في أي مقرر دراسي قبل أن يكون قد تأهل لمتطلباته. كما أن المنهج الدراسي للبرنامج يحتوي على المقررات اللازمة لدرجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، ويغطي المجالات المختلفة التي تخدم التخصص. كما يتم تقديم الدراسات الإسلامية في البرنامج من منظور واقعي، وبصيغة تحاكي حاجة الواقع الإنساني المعاصر لمعاني الإسلام ومقاصده، الأمر الذي يعد متطلبًا ضروريًّا لأقسام الدراسات الإسلامية، وتقدر لجنة المراجعة أن المنهج الدراسي للبرنامج يغطي المجالات المختلفة الضرورية للتخصص، وأنه منظم بصورة مناسبة تتيح التقدم عبر السنوات والمقررات الدراسية، وتضمن أعباء دراسية مناسبة للطلبة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن البرنامج قد أسقط بعض المواد المهمة التي تتعلق بالمقررات الإسلامية مثل مقرر: "التلاوة والتجويد والحفظ". وتنصح اللجنةُ الكليةَ بدراسة إمكانية إضافة المقرر في المراجعة الدورية القادمة. كما لاحظت أنَّ المنهج الدراسي للبرنامج يحتوي على بعض المقررات الخاصة بمهارات العمل النظري وإعداد البحوث، والذي يضمن شيئًا من التوازن بين النظرية والتطبيق. إلا أن البرنامج لا يحتوي على مكون خاص بالتعلم المستند إلى العمل؛ مما يقلل من فرصة إكساب الطلبة مهارات تخصصية مهمة من شأنها رفع المستوى المعرفي لهم من جهة، والمستوى المهاري الأدائي من جهة أخرى. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية دراسة إمكانية تضمين مقرر تدريب عملي قائم على العمل في المنهج الدراسي؛ لتقليل الفجوة بين الجانب النظري والعملي في البرنامج. كما علمت اللجنة – من خلال الطلبة والخريجين الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أن القسم يقوم بطرح عدد محدود من المقررات الاختيارية لأسباب مختلفة؛ مما ينعكس سلبًا على حرية اختيارات الطلبة لهذه المقررات. وبناء عليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، حتى تتاح فرصة حقيقية للطلبة للاختيار من بين هذه المقررات.

1.3 يتم توثيق توصيف المقررات الدراسية للبرنامج من خلال استمارة موحدة يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة، ويشتمل توصيف المقرر الدراسي على: مفردات المقرر وتوزيعها على مدار الفصل الدراسي، وأهداف المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له، ومصفوفة مواءمة مخرجات المقرر مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وطرائق التدريس، وأساليب تقييم مخرجات المقرر، والمراجع العلمية للمقرر. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام القسم بمقايسة مرجعية غير رسمية لمحتوى المنهج الدراسي مع برامج نظيرة تقدم في جامعات إقليمية، وكانت النتيجة أن برنامج البكالوريوس في الشريعة الإسلامية المقدم في جامعة البحرين يماثل – إلى حد كبير – مناهج هذه المؤسسات. ومن خلال اطلاع اللجنة على مكونات عدد من المقررات الدراسية، تبين للجنة المراجعة أنَّ مفردات هذه المقررات الدراسية تتطابق مع الأعراف والمعايير المتفق عليها إقليميًّا ودوليًّا لتخصصات البرنامج ودرجته، كما أن محتوى المقررات موثق بشكل مناسب فيما يخص شمولية وعمق المادة وملاءمتها. كما يتم تحديد المراجع المناسبة المهنية والبحثية الحديثة النشر. وتقدر لجنة المراجعة أن المقررات الدراسية تغطي الأهداف المرجوة من البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له، كما أن مفردات المقررات موثقة بشكل جيد من حيث العمق، والسعة، ومصادر التعلم المستخدمة.

1.4 يضم توصيف البرنامج (11) مُخْرَجَ تعلم للبرنامج، تم ربطها بمخرجات التعلم المنصوص عليها على مستوى الجامعة. وترى لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج واضحة جزئيًّا وتتلاءم نسبيًّا مع أهداف البرنامج وغاياته. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أنَّ مخرجات التعلم لم تكتب بطريقة قابلة للقياس، وأنها قريبة في صياغتها من كونها أهدافًا أكثر منها مخرجات تعلم مطلوبة؛ كما في المخرج (ج): "التحرر من موروثات البيئة وضغط المجتمع ..."، والمخرج (د): "تشكل القناعة بالفكر الإسلامي ...". ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى مراجعة وإعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج لتكون (6) مخرجات، قابلة للقياس بشكل أفضل، ومن ثمَّ تكون مناسبة لأهداف البرنامج ومستواه العلمي. غير أن هذه المخرجات لم تضمن بعد في توصيف البرنامج بشكل واضح، ولم يتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة ولا بأهداف البرنامج. كما أن المقررات الدراسية مازالت مربوطة بمخرجات التعلم القديمة للبرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة وتنقيح توصيف البرنامج والمقررات الدراسية؛

للتأكد من أنها تحتوي على مخرجات التعلم الجديدة للبرنامج، وأن تستخدم هذه المخرجات عند التأكد من المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين.

1.5 هناك مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة خاصة بكل مقرر دراسي يطرحه برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، وهي موثقة في توصيف المقرر الدراسي. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هذه المخرجات تخضع للمراجعة المستمرة من قبل لجنة الجودة في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ومكتب ضمان الجودة في كلية الآداب ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين. وتمت آخر مراجعة بواسطة مركز ضمان الجودة في الفصل الأول للعام الأكاديمي 2016–2017 ؛ لضمان أن تعكس هذه المخرجات مستويات الإنجاز المعرفي بشكل مناسب، وأنها تساهم بطريقة فعالة في مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال الزيارة الميدانية – أنَّ القائمين على البرنامج بصدد مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتحديد مستوياتها بناءً على المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين. وتحث اللجنة الكلية على الإسراع في مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة لجميع المقررات الدراسية. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى ربط المقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ هذا الربط هو مع المخرجات القديمة للبرنامج؛ غير القابلة للقياس. كما أنَّ توصيف المقررات الدراسية مازال أيضًا يحتوي على هذه المخرجات. وتحث اللجنةُ الكليةَ على تحديث توصيف المقررات، والتأكد من أنها تحتوي على مخرجات التعلم المحدثة للمقررات الدراسية وللبرنامج؛ وذلك لكون هذه الملفات والتوصيفات هي المرجع الذي يعتمد عليه أعضاء هيئة التدريس والقائمون على البرنامج؛ لتقديم البرنامج والتأكد من المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين.

1.6 لدى جامعة البحرين إستراتيجية تعليم وتعلم، معلنة على الموقع الإلكتروني للجامعة، تحدد المبادئ الأساسية التي ينبغي مراعاتها من قبل أعضاء هيئة التدريس في عمليات التعليم والتعلم، مثل: تشجيع الطلبة على التعلم الذاتي، استخدام طرائق تدريس متعددة، ووسائل متنوعة لإحداث التعليم التفاعلي بين الطلبة، والاستفادة من وسائل التعليم المختلطة (الدراسة الصفية والتعليم الإلكتروني)، إضافةً إلى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية ومستجداتها في عمليات التعليم والتعلم داخل قاعات المحاضرات وخارجها. وتشير ملفات المقررات التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية إلى أن توصيف

المقررات الدراسية يحدد آليات وإستراتيجيات التعليم والتعلم المطلوبة في كل مقرر، وكيف تساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له. وقد أكد الطلبة – الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية – تنوع آليات التعليم والتعلم المستخدمة في تقديم البرنامج ومقرراته الدراسية والتي تشمل: المحاضرات، والمناقشات، والعروض، والتطبيقات، والمجموعات، والزيارات، والتقنيات، والأنشطة الخارجية، والبحوث، واستخدام المكتبات، وزيادة حصيلة المصطلحات، والبحث الإجرائي، والمناظرات الصفية. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم المتبعة في البرنامج، وهي ملائمة له، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له. غير أن لجنة المراجعة لاحظت محدودية الآليات التي تشجع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتدعم تطوير مهارات التعلم المستقل لديهم. كما أنه، وعلى الرغم من أن التعلم الإلكتروني موضح في إستراتيجية التعليم والتعلم لجامعة البحرين، كما توفر الجامعة منصة للتعلم الإلكتروني، غير أن لجنة المراجعة وجدت – من خلال الجولة التفقدية في مركز زين للتعلم الإلكتروني والمقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة – أن هناك استخدامًا محدودًا للتعلم الإلكتروني في البرنامج، حيث يتم استخدام المنصة في أغلب الأحيان كوسيلة لحفظ المواد الدراسية، ولا توظف الميزات الأخرى للمنصة بصورة فاعلة تساهم في تحقيق مخرجات البرنامج التي تتصل بالتخصص والمخرجات العامة منها. ولذلك توصي، اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.7 هناك سياسة مؤسسية واضحة على مستوى الجامعة تغطي كل جوانب عملية التقييم، والطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية بها. وتنص المادة: (52) من نظام الامتحانات في جامعة البحرين على أنه "يجري تقييم أداء الطلبة في المقررات من خلال عقد الاختبارات، والامتحانات، وتكليفهم بإجراء البحوث والمشروعات والواجبات وغيرها من طرائق تقييم التعلم ضمن القواعد العامة التي يضعها مجلس القسم؛ لتقييم طلبة كل المقررات الدراسية، ويعلن عضو هيئة تدريس المقرر لطلبته في بداية الفصل الدراسي طرائق التقييم المضمنة في خطة المقرر، وطريقة توزيع الدرجة المئوية على الأنشطة التقييمية المحددة للمقرر والامتحان النهائي". وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال الاطلاع على ملفات المقررات التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية – أن أعضاء هيئة التدريس حريصون على توضيح أدوات التقييم وتوزيع الدرجات من خلال توصيف المقررات. كما

أكد الطلبة – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أن توصيف المقررات يتم توزيعها على الطلبة في المحاضرة الأولى من كل فصل دراسي. كما تبين للجنة المراجعة من تقرير التقييم الذاتي، أن الاختبارات والأعمال الصفية تعاد إليهم وعليها تعليقات الأساتذة، وأنهم يراجعونها مع أعضاء هيئة تدريس المادة في المحاضرة، أو أثناء الساعات المكتبية التي يعلن عنها كل عضو هيئة تدريس. وخلال المقابلات أكد الطلبة أنهم يتلقون تغذية راجعة مناسبة وفورية عن نتائج تقييم أنشطتهم. كما يتلقون تغذية راجعة شفهية مباشرة عن واجباتهم. ويوجد أيضًا نظام للتظلم من درجة التقييم، ويتم من خلاله مراجعة إجابة الطالب من قبل لجنة مكونة من عضوي هيئة تدريس دون المصحح الأصلي، وقد أكد الطلبة ذلك خلال مقابلتهم. وتقدر اللجنة وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، وأنها مناسبة لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها. بيد أن لجنة المراجعة لاحظت عدم وجود أدلة على التزام تطبيق سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، تحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج (انظر الفقرة: 3.3). كما أنَّ البرنامج لا يطبق نظام "اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة" الخاص بالجامعة بصورة متكاملة، (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6). وتحث اللجنة الكلية على الإسراع في معالجة هذا الأمر.

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك خطة أكاديمية واضحة لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، تبرز أهداف البرنامج، وأن هذه الأهداف مناسبة لنوعه ومستواه، ومرتبطة بصورة ملائمة مع رسالة كلية الآداب والأهداف الإستراتيجية لجامعة البحرين.
- يغطي المنهج الدراسي للبرنامج المجالات المختلفة الضرورية للتخصص، وأنه منظم بصورة مناسبة تتيح التقدم عبر السنوات والمقررات الدراسية، وتضمن أعباء دراسية مناسبة للطلبة.
- تغطي المقررات الدراسية الأهداف المرجوة من البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له، كما أن مفردات المقررات موثقة بشكل جيد من حيث العمق، والسعة، ومصادر التعلم المستخدمة.
- هناك تنوع في طرائق التعليم والتعلم المتبعة في البرنامج، وهي ملائمة للبرنامج، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له.

- هناك سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، ومناسبة لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه الكلية القيام بما يلي:

- دراسة إمكانية تضمين مقرر تدريب عملي قائم على العمل في المنهج الدراسي؛ لتقليل الفجوة بين الجانب النظري والعملي في البرنامج.
- طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، حتى تتاح فرصة حقيقية للطلبة للاختيار من بين هذه المقررات.
- مراجعة وتنقيح توصيف البرنامج والمقررات الدراسية؛ للتأكد من أنها تحتوي على مخرجات التعلم الجديدة للبرنامج، وأنْ تستخدم هذه المخرجات عند التأكد من المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.10 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى جامعة البحرين سياسة واضحة للقبول في برامج البكالوريوس، منشورة على موقعها الإلكتروني، حيث تشترط الجامعة حصول الطالب على الثانوية العامة، أو ما يعادلها بمعدل لا يقل عن (70%)، وألا يكون قد مضى على حصوله عليها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين، وأن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية، واختبار القدرات العامة. ويُعْفَى من البرنامج التمهيدي للغة الإنجليزية الطلبة الحاصلون على (90%)، أو أكثر في الثانوية العامة، أو الطلبة الحاصلون على (500) في اختبار الـ TOEFL، أو (5.5) في اختبار الـ IELTS. أما الطلبة الحاصلون على نسبة ما بين (80%–89.9%) في الثانوية العامة؛ فإنهم يخضعون لامتحان الإعفاء من البرنامج التمهيدي. وتسمح الجامعة بقبول الطلبة المحولين من داخلها أو من الجامعات الأخرى بشروط معينة. وتتم معادلة المقررات التي درسوها من قبل بتقدير (C) كحد أدنى. لذا، تقدر اللجنة وجود سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة، ومعروفة لجميع الأطراف ذات العلاقة. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت عدم مشاركة قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج. كما لاحظت أن متطلبات القبول لم يتم مقايستها مع متطلبات القبول في أي برامج أخرى. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 3.2)

2.2 تشير الأدلة المقدمة إلى أنَّ الملفات الشخصية للطلبة المقبولين في البرنامج تتطابق مع معايير القبول المشار إليها في (الفقرة: 2.1) على مستوى الجامعة. كما أن سجل الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية يتوافق مع أهداف البرنامج، حيث إنَّ متطلبات القبول في الجامعة كافية لاستقطاب طلبة مؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بالبرنامج. وترى اللجنة من خلال مقابلة الطلبة في مختلف المراحل الدراسية للبرنامج أن لديهم القدرات الذهنية والمهارية التي تمكنهم من فهم واستيعاب المقررات الدراسية في البرنامج. وتظهر الإحصاءات أن أعداد طلبة البرنامج في السنة التمهيدية والسنة الأولى في ازدياد، وأن النسبة العالية من الإناث. وتشير الإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي إلى أن نسبة (38%) فقط من الطلبة يستطيعون

استيفاء متطلبات الدراسة في (4) سنوات كما تقتضي الخطة الدراسية، فيما يستغرق الباقي فترات أطول، وتصل نسبة الطلبة الذين يبقون على مقاعد الدراسة أكثر من (5) سنوات إلى (22%)، وهي نسبة كبيرة. وترى اللجنة ضرورة التحري عن أسباب ذلك. وكما تمت الإشارة إليه في (الفقرة: 2.1)، لا توجد مشاركة من قبل أعضاء هيئة التدريس ولا القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت في مواصفات هؤلاء الطلبة المقبولين. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطوير آلية واضحة لإشراك الأساتذة في القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين بالبرنامج؛ لتضمن قبول طلبة تتلاءم قدراتهم مع متطلباته.

2.3 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يوجد هيكل تنظيمي مناسب لإدارة البرنامج، حيث تقع مسئولية الإدارة اليومية لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية على رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، الذي يتبع إداريًّا عميد كلية الآداب. كما توجد لجان متعددة على مستوى القسم، مثل: لجنة ضمان الجودة، ولجنة البحث العلمي، ولجنة البرامج، ولجنة التوظيف وتجديد العقود، واللجنة الثقافية، ولجنة الترقيات الأكاديمية، ولجنة الامتحانات، ولجنة الكتب الدراسية، والتي تتولى مهام مختلفة لإدارة الشئون الأكاديمية للبرنامج، وترفع توصياتها إلى مجلس القسم، ومن ثمَّ إلى مجلس الكلية، ومجلس الجامعة متى استدعى الأمر ذلك. كما يقوم منسقو المقررات الدراسية بضمان جودة واتساق ما يدرس في المقررات ذات الشعب المتعددة. ويوجد وصف واضح للمسئوليات والواجبات؛ تأكدت لجنة المراجعة – خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أن الموظفين والطلبة على دراية به. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج، وأن الموظفين والطلبة على دراية به.

2.4 تضم شعبة الدراسات الإسلامية (23) عضو هيئة تدريس يعملون بنظام الدوام الكامل، ويسهمون في تدريس برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، منهم (2) بدرجة أستاذ و(5) بدرجة أستاذ مشارك، و(12) عضوًا بدرجة أستاذ مساعد بالإضافة إلى (4) بدرجة محاضر ومساعد بحث وتدريس. كما يعتمد القسم على (8) أعضاء يعملون بنظام الدوام الجزئي؛ لتدريس بعض مقررات البرنامج. وطبقًا لتقرير التقييم الذاتي، والطريقة التي تحتسب بها الجامعة نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس فإنها تصل في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية إلى (30:1)، وهي نسبة

مقبولة. ومن خلال دراسة سيرة أعضاء هيئة التدريس، وجدت لجنة المراجعة أنَّ هناك تنوعًا كافيًا في مجالات التخصص، بحيث تشمل كافة التخصصات المطروحة في البرنامج، كما تلاحظ اللجنة تنوع المدارس العلمية التي تخرَّج فيها أعضاء هيئة التدريس. غير أن سيرهم الذاتية لا تعكس جهدًا بحثيًّا كبيرًا يساعد على تطوير البرنامج وزيادة فاعليته. وقد علمت لجنة المراجعة خلال الاجتماعات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس، أن أعباء التدريس لجميع أعضاء هيئة التدريس هي (12) ساعة أسبوعيًّا، وقد يُسمح لهم بتدريس مواد إضافية مدفوعة الأجر قد تصل إلى تدريس مقررين، وهو ما يتمُّ في ظل مسئولية القسم في تدريس متطلبات الجامعة والكلية المتصلة بالدراسات الإسلامية؛ الأمر الذي يرفع عبئهم التدريسي. ونظرًا لأن الجامعة تتوقع من عضو هيئة التدريس المشاركة في لجان داخل الجامعة، والقيام بأنشطة بحثية، فإن لجنة المراجعة تحث الكلية على تبني حلول لتخفيف العبء التدريسي للهيئة الأكاديمية؛ لإحداث توازن بين جهود التدريس، وجهود البحث العلمي عن طريق استقطاب أعضاء هيئة تدريس جدد قادرين على إثراء التخصصات الفرعية المتنوعة داخل البرنامج، أو تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث في القسم؛ لبناء صفٍّ ثانٍ من أعضاء هيئة التدريس. ومن خلال المقابلات مع الهيئة الأكاديمية، علمت اللجنة أن الجامعة أوقفت العمل بنظام التفرغ البحثي لأسباب مالية، ولنقص العدد، إلا أن لجنة المراجعة تؤكد على أهمية عودة العمل بنظام التفرغ البحثي لأعضاء هيئة التدريس على أن يشمل ذلك الأساتذة المساعدين؛ مما يدعم مسيرة البحث العلمي في القسم. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تبني حلول عملية؛ لتحقيق التوازن بين الأعباء التدريسية والبحثية لأعضاء الهيئة الأكاديمية، والتأكد من فاعليتها.

2.5 توجد لدى الجامعة قواعد واضحة لتعيين، وترقية، وتقييم أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين. ومن خلال مقابلة أعضاء الهيئة الأكاديمية، تبين أن عمليات التوظيف تتبع إجراءات محددة تبدأ بالإعلان عن الوظائف الشاغرة على موقع الجامعة الإلكتروني، ثم دراسة الطلبات التي ترسل من القسم إلى الكلية فالجامعة، وتجري مفاضلة بين المتقدمين، وحسب الشواغر يتم تعيين عضو هيئة التدريس. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية أن إجراءات التعيين تتم بشكل متناسق وشفاف. كما أن هناك نظامًا لتقييم جودة أداء عضو هيئة التدريس، يعبأ إلكترونيًّا، وبشكل منتظم من الطلبة ورئيس القسم، ويشمل عدة جوانب منها: النشاط الأكاديمي، والأداء التدريسي، وعلاقاتهم مع زملائهم، ومدى تعاونهم مع رئيس القسم، وكذلك نشاطهم البحثي

والعلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس. كما لاحظت اللجنة من خلال الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أنه بشكل عام، يوجد معدل استبقاء مناسب بين أعضاء هيئة التدريس، وأنه في أغلب الأحيان ينهي أعضاء هيئة التدريس عملهم في الجامعة؛ نتيجة رغبتهم في التقاعد، أو انتهاء مدة التعاقد. كما تعتمد الجامعة نظام الترقيات الأكاديمية؛ لترقية أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن معايير تشكيل لجان الترقية الأكاديمية على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، وآلية عمل هذه اللجان، ومتطلبات الترقية الأكاديمية ومعاييرها. ومن خلال اللقاءات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس، تبين للجنة المراجعة أنه خلال السنوات الثلاث السابقة لم يتقدم أحد بطلب الترقية الأكاديمية؛ بسبب زيادة الأعباء المكلف بها أعضاء هيئة التدريس. كما بينت المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس حالة من عدم الرضا تجاه إجراءات الترقية في القسم، من حيث عدم توافق جدولها الزمني مع ما تقره إجراءات الجامعة، كما أشار أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية إلى أنَّ البحوث التي يقومون بها تكتب باللغة العربية، وتنشر في مجلات ودوريات عربية لا تندرج تحت اللائحة المعتمدة في الجامعة (SCOPUS)؛ مما يعيق تحقيقهم متطلبات الترقية فيما يتصل بالنشر في المجلات المُحَكَّمَة المعتمدة من قبل الجامعة. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقي الأكاديمي. وبالنسبة لتعريف الأكاديميين الجدد بالجامعة، ونظامها، وخدماتها، ومواردها، فقد تبين للجنة المراجعة من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس أن هذا النشاط يتم على مستوى القسم والكلية، ولكن بصورة غير رسمية. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

2.6 لدى جامعة البحرين عددٌ من أنظمة المعلومات الحديثة والمفعلة، من أمثلتها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وتتلاءم تلك الأنظمة مع طبيعة البرنامج وأهدافه. ومن خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة، اتضح للجنة المراجعة أنه يمكن لأعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية الحصول إلكترونيًّا على العديد من المعلومات والبيانات ومنها: مفردات المرتب، وسجلات الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي. وتتوفر الخدمات الإلكترونية للطلبة أيضًا

لتسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم الدراسية، وكذلك استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. كما أنَّ مركز التعليم الإلكتروني يوفر تقارير عن استفادة الأقسام الأكاديمية من خدماته، وكذلك توفر المكتبة تقارير عن الموارد المتاحة للكلية، واستخدامها. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، ملائم لطبيعة البرنامج وأهدافه، ويتمُّ استخدامه في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أنَّ لجنة المراجعة لم تجد دليلًا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات، ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، ويمكن الاستفادة منه في تطويره، وتنصح بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إستراتيجي للبرنامج.

2.7 لدى مركز تقنية المعلومات في جامعة البحرين إجراءات وآليات رسمية مفعلة؛ من أجل ضمان أمن وسلامة كافة سجلات ومعلومات الطلبة في الكلية، إضافة إلى وجود وسياسة لإدارة المخاطر. كما يوجد خادم معلومات (server) في الحرم الجامعي، وآخر خارجها مزود بنسخ طبق الأصل من البيانات والمعلومات المخزنة في الخادم الرئيس؛ وذلك لضمان عدم تلفها لأي سبب من الأسباب. ولضمان سرية وأمن المعلومات، فإنَّ الدخول إلى البيانات الخاصة بالطلبة لا يتم إلا من خلال الأشخاص المصرح لهم ضمن إجراءات محددة، كذلك توجد صلاحيات متدرجة، بحيث يتاح لكل عضو هيئة تدريس الحصول على بيانات طلبته. أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات فيختص بها أستاذ المادة فقط، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم التغيير فيها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. وقد أكد لقاء أعضاء هيئة التدريس أن القسم يحتفظ بسجلات الامتحانات، ودرجات الطلبة، وكراسات الإجابة في أماكن مخصصة لذلك لمدة سنة على الأقل. وتقدر اللجنة السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبة البرنامج، والحفاظ على أمنها ودقتها.

2.8 قامت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية، بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، ومن خلال الجولة تبين للجنة المراجعة أنَّ مباني كلية الآداب تحتوي على عدد مناسب من قاعات المحاضرات تسع كل منها ما بين (40–50) طالبًا، ومجهزة بأجهزة الحاسوب، وآلات العرض الضوئي اللازمة لتقديم المادة العلمية، إضافة إلى عدد من القاعات المتعددة الأغراض، والتي تسع لأكثر من

(100) طالبٍ. كما توفر الجامعة أماكن لتواجد الطلبة في حرم الجامعة مثل: الصالات، فضلا عن أماكن متعددة لممارسة الطلبة للأنشطة مثل: نادي الفنون والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما الآداب، وصالة رياضية، ومركز صحي، ومكاتب لمجلس الطلبة. إلى جانب توفير خدمة الـ (Wi-Fi) في المختبرات، وداخل كلية الآداب والحرم الجامعي بشكل عام، كذلك يتم توفير البريد الإلكتروني للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. وتوفر الجامعة مكاتب فردية كافية لأعضاء هيئة التدريس مزودة بأجهزة كمبيوتر، وملائمة للعمل، واستقبال الطلبة، كما توجد مكاتب لاستخدام أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بالنظام الجزئي. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منظومته الإلكترونية (Moodle و Blackboard) التي تمكن أعضاء هيئة التدريس من تقديم أجزاء من مقرراتهم بشكل إلكتروني، وإن كان استخدام البرنامج لهذه المنظومة محدودًا. كما توجد مختبرات عامة تحتوي على عدد كافٍ من الحواسيب الإلكترونية لاستخدام الطلبة. ومن خلال الجولة التفقدية للمكتبة تبين أنَّها مزودة بالكتب الورقية والمراجع والمصادر الإلكترونية المناسبة التي تخدم الطلبة في البرنامج، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، كما توفر المكتبة قواعد بيانات إلكترونية يستطيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الوصول إليها، وهي كافية وحديثة. كما يتوفر في المكتبة قاعات دراسية وخدمات مساعدة وقاعات للدراسة الجماعية، وقاعة خاصة مجهزة بالأجهزة اللازمة للطلبة ذوي الإعاقة البصرية. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة والموظفون عن ارتياحهم للمرافق والخدمات المتوفرة لدعم البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة – خلال الزيارة الميدانية – أن الجداول الدراسية للقاعات والمختبرات تصدر عن عمادة القبول والتسجيل، وتعلق خارجها، وأنَّ طلب تغيير هذه الجداول يتم عن طريق العمادة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أن لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع العمليات التي تتم بها، وتوفر مختبرات الحاسوب على مستوى الكلية سجلات لمتابعة استخدامها في العملية التعليمية والبحثية. وقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية إلى أنه يمكن استخراج التقارير التي تهم القسم والكلية فيما يتعلق بالطلبة

ومتابعة شئونهم الدراسية، واستخدام البرنامج للخدمات المقدمة. وتشير الأدلة المقدمة والمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية إلى وجود استخدام فعلي لهذه الخدمات، ولكن بنسب متفاوتة. حيث يتم استخدام منصة التعلم الإلكترونية من قبل البرنامج بشكل محدود جدًّا، في حين يوجد استخدام مناسب من الطلبة وأعضاء هيئة تدريس البرنامج لخدمات المكتبة. وتقر لجنة المراجعة بوجود نظام تتبع يسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنها لم تجد دليلاً على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري ومنتظم في عملية صنع واتخاذ القرار. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 يوجد لدى جامعة البحرين العديد من الجهات الإدارية ذات الطبيعة الخدمية والمساندة للعملية الأكاديمية، التي تعمل جميعها على تقديم دعم للطلبة؛ لتسهيل تعلمهم. وتبين للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو الدعم البشري مثل: فنيي المختبرات، أو المختصين داخل المكتبة. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة في اختيار المواد الملائمة لهم. كما يوجد دليل للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتوفر العديد من أوجه الدعم لهم مثل: مساعدتهم في تسجيل مقرراتهم الدراسية، توفير سيارة مجهزة لهم، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، كما توفر المكتبة أيضًا خدماتها من خلال غرفة لذوي الإعاقة البصرية بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل: يوم المهن، وخدمة تسليم وتسلُّم السيرة الذاتية، وخدمة الترشيح، وخدمة التوظيف في الحرم الجامعي. كما أنَّ دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة بواسطة مرشدين اجتماعيين مختصين. كما توفر الجامعة للطلبة دعمًا صحيًّا شاملًا من خلال شعبة الرعاية الصحية، إلى جانب دائرة الأمن والسلامة التي تهدف إلى المحافظة على سلامتهم وأمنهم. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، أنهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على استبيانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها لتحسين الخدمات المختلفة المقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات

الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، وتحث على توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الدراسية، وأن يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج (انظر الفقرة: 4.8).

2.11 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ جامعة البحرين تنفذ برنامجًا تعريفيًّا للطلبة الجدد الملتحقين بالجامعة؛ إذ تنظمه عمادة شئون الطلبة، ويتم خلال يوم التهيئة إعداد الطلبة للانخراط في الجامعة، وتسهيل تكيفهم فيها، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات التي تلزمهم عن الجامعة، كما يتم تزويدهم بدليل استرشادي لحقوق طلبة جامعة البحرين، وواجباتهم. وتقوم كلية الآداب بالمساهمة في يوم التهيئة، حيث يتم شرح البرنامج ومتطلباته للطلبة الجدد، كما تعمل الكلية على تزويد الطالب بكتيب خاص بكلية الآداب. وخلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ كافة المعلومات التعريفية عن البرنامج متاحة على الموقع الإلكتروني لأي طالب قد لا يتمكن من حضور البرنامج التعريفي. وأعرب الطلبة الذين تم لقاؤهم أثناء الزيارة الميدانية عن رضاهم عن فاعلية يوم التهيئة، وأكدوا على أهمية هذا اليوم في فتح علاقات جديدة بأقرانهم، وبطلبة الكلية والكليات الأخرى. وأنهم تسلموا مجموعة من الوثائق تشمل: برنامج اليوم التعريفي، ودليل الطالب، وحقوق الطلبة وواجباتهم، ولائحة المخالفات السلوكية، ولائحة مواصفات الملابس. وترى لجنة المراجعة أن البرنامج التعريفي مازال بحاجة إلى المزيد من التحسينات؛ ليكون أكثر فاعليةً وتحقيقًا للأهداف المرجوة منه. وتقدر اللجنة الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة والكلية؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة، وتنصح بمتابعة قياس رضا الطلبة الجدد عن فاعلية يوم التهيئة بصورة منهجية، والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج التعريفي للطلبة.

2.12 يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن البرنامج يتبع نظام جامعة البحرين الخاص بالإشراف الأكاديمي، وهو مفصل في دليل أعضاء هيئة التدريس، وينص على أن يقوم رئيس القسم بتحديد مشرف أكاديمي لكل طالب مسجل في البرنامج، وإبلاغ عمادة القبول والتسجيل بذلك؛ لإضافة اسم المشرف الأكاديمي على صفحة الطالب الإلكترونية. ويعمل المشرف الأكاديمي وفق سياسة منصوص عليها، حيث يقدم تقريرًا سنويًّا لرئيس القسم عن المشكلات الجوهرية، والتي يتم عرضها على مجلس القسم ومجلس الكلية إذا استدعت الحاجة لذلك. ويوجه الإنذار الأكاديمي للطالب إذا قل معدله التراكمي عن الحد الأدنى المطلوب للتخرج في البرنامج، وذلك من الفصل الثاني لالتحاقه

به. ويفترض في نظام الإرشاد الأكاديمي أنْ يرصد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ ممن حصلوا على إنذار أكاديمي، حيث لا يسمح للطالب الذي يوضع تحت الإنذار بالتسجيل في مقررات جديدة دون الرجوع إلى مرشده الأكاديمي والاجتماع معه، والذي يقدم للطالب النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي، كما لا يمكن له أن يسجل أكثر من (12) ساعة معتمدة؛ لضمان أن يكون العبء الدراسي مناسب له. كما تبين للجنة المراجعة توافر أشكال الدعم الأكاديمي للطلبة المتعثرين في اللغة الإنجليزية من خلال مركز National Geographic Centre لمصادر التعلم الذي افتتح مؤخرًا، وتوفير، ومن خلال برنامج "تعليم الأقران"، الذي تطرحه وحدة التدريب والتطوير كل فصل دراسي. غير أنه لم يتم تقديم أدلة للجنة المراجعة تبين مدى استفادة طلبة البرنامج من هذه الآليات. وعليه، تقر لجنة المراجعة بوجود آليات للإرشاد الأكاديمي والمتابعة، وتنصح الكلية بتقييم وقياس مدى فاعلية هذه الآليات وإسهامها في تحسين الأداء الأكاديمي للطالب.

2.13 توفر جامعة البحرين فرصًا متنوعة لتوسيع معارف الطلبة وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل: الاشتراك في الأنشطة الطلابية بالتعاون مع جمعيات ونوادي الكلية، والمعارض الطلابية. ومن خلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يتاح للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية، التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل: الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورشًا تدريبية مختلفة، ويوم المهن، وبرنامج تعليم الأقران. وخلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة والكلية، لتوسيع نطاق تعلمهم والتي تنعكس بشكل إيجابي على تحقيق أهداف البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعلم في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة، ومعروفة لجميع الأطراف ذات العلاقة.
- يوجد هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج، الموظفين والطلبة على دراية به.

- لدى الجامعة إجراءات واضحة وشفافة، مطبقة في عمليات التعيين وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- هناك نظام لإدارة المعلومات، وملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، ويمكن الاستفادة منه في تطويره.
- السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج ملائمة لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبة البرنامج، والحفاظ على أمنها ودقتها.
- الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة كافية، وهناك مستوى عالٍ من الرضا عنها لدى الطلبة.
- هناك ترتيبات مناسبة على مستوى الجامعة والكلية؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة.
- تساهم بيئة التعلم في الجامعة في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تطوير آلية واضحة لإشراك الأساتذة في القسم في عملية تحديد مواصفات المقبولين بالبرنامج؛ لتضمن قبول طلبة تتلاءم قدراتهم مع متطلبات البرنامج.
- تبني حلول عملية لتحقيق التوازن بين الأعباء التدريسية والبحثية لأعضاء الهيئة الأكاديمية بها، والتأكد من فاعليتها.
- وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقي الأكاديمي، وتنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 حددت جامعة البحرين مواصفات عامة لخريجيها على شكل مخرجات تعلم مطلوبة وضعت على مستوى الجامعة، تشتمل على: مهارات التواصل، مهارات تقنية المعلومات، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، والمهارات المعلوماتية، والمسئولية الأخلاقية المهنية، والتعلم الذاتي المستمر. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توجد هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج يتم من خلالها تحقيق هذه المواصفات، وقد تم ربط هذه المخرجات بالمخرجات المطلوبة على مستوى الجامعة. كما لاحظت اللجنة – من خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال أثناء الزيارة الميدانية – أنه يوجد فهم مشترك للتوقعات الخاصة بالبرنامج والمخرجات التي يسعى إليها. غير أنه وكما تمت الإشارة إليه سابقًا (انظر الفقرة: 1.4)، فقد تمَّ استخدام مخرجات التعلم القديمة للبرنامج في عملية الربط، وهي غير قابلة للقياس. كما يستعين البرنامج باستمارة تقييم المقرر لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة إلا أنه قد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات والأدلة المقدمة – أنَّ تطبيق هذه الآلية مازال محدودًا في البرنامج (انظر الفقرة: 3.4)، كما أنَّ البرنامج لا يطبق نظام "اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة" الخاص بالجامعة بصورة متكاملة، كما سيتم تفصيله في الفقرات التالية (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6). وتحث اللجنة الكلية على الإسراع في معالجة هذا الأمر.

3.2 لدى جامعة البحرين سياسة وإجراءات محددة للمقايسة المرجعية داخليًّا وخارجيًّا ، تبين كيفية تحديد أهداف المقايسة، وكيفية إدارتها، واستخدام نتائجها. كما اطلعت لجنة المراجعة على المقايسات التي نفذها القسم لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية مع برامج مماثلة في جامعات خليجية وإقليمية، حيث لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هذه المقايسات غير رسمية؛ اعتمدت على المعلومات المتوفرة في الصفحات الإلكترونية لهذه الجامعات، ولم تتبع سياسة وأنظمة الجامعة في هذا الشأن. وقد أوضح القائمون على البرنامج أنَّ المقايسات تمت بصورة غير رسمية؛ نظرًا لأنَّ تنفيذ المقايسات الرسمية تتطلب قيام الجامعة بتوقيع اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مع الجامعات التي تنوي تنفيذ

مقايسات معها، الأمر الذي يتطلب إجراءات طويلة؛ لأنَّ مجلس الجامعة صاحب القرار النهائي بالتعاقدات الرسمية. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الميدانية، ومن خلال الأدلة المقدمة – أن هذه المقايسات غير الرسمية اقتصرت على عدد الساعات المعتمدة المطلوبة للبرنامج، ومحتوى البرنامج من المقررات الدراسية، وتوزيعها بين الفصول الدراسية، فيما خلت المقايسة من مراجعة المعايير الأكاديمية، ومخرجات التعلم المطلوبة، ومواصفات الخريجين، ولم تتطرق إلى شروط القبول أو مصادر التعلم المستخدمة في البرنامج. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ مقايسات مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، بحيث تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، ومصادر التعلم، والمعايير الأكاديمية للطلبة وخريجي البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

3.3 يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن البرنامج يتبني سياسة رصينة، وإجراءات تقييم واضحة؛ استنادًا إلى إستراتيجية التقييم التي أقرتها الجامعة لضمان عدالة وشفافية منح الدرجات، واعتدال التقييمات في المقررات المختلفة للبرنامج. وهذه الإستراتيجية متاحة لكل منتسبي جامعة البحرين على مواقعها الإلكترونية، وفي وثيقة "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين". ويحتوي دليل الطالب على السياسات العامة للتقييم، كما أكد الطلبة – خلال المقابلات – درايتهم بما يستجد من أساليب التقييم، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع استمارة توصيف المقرر، التي تتضمن تعريفًا بطرائق وأساليب التقييم، ويناقشها معهم في بداية كل فصل أكاديمي، كما تُنشر نتائج التقييمات وأعمال السنة للطلبة قبل الامتحان النهائي. وبفحص ملفات المقررات الدراسية، تبين للجنة المراجعة تضمين التوصيف كيفية تقييم المقرر، وتوزيع الدرجات في الاختبارات الفصلية، والأنشطة، والبحوث، والمشروعات، والواجبات، والتكليفات، والامتحان الفصلي والنهائي للمقرر. وعلمت اللجنة – خلال المقابلات – أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق الداخلي لملفات المقررات بشكل دوري؛ لضمان أن أدوات التقييم المستخدمة تناسب مخرجات التعلم المراد قياس تحققها، ووضع توصيات للتحسين. وتشير الأدلة المقدمة للجنة المراجعة إلى تشكيل القسم للجنة داخلية لفحص الامتحانات. إلا أنَّ محاضر اجتماعات اللجنة تبين أنَّ عمل هذه اللجنة هو إداري بحت؛ للتأكد من تسليم أعضاء هيئة التدريس لأوراق امتحان نهاية الفصل في وقت مناسب وتوزيع المراقبين، وضمان سير الامتحانات بصورة سليمة. وتقدر

لجنة المراجعة أن أدوات التقييم المعلنة في توصيف المقررات يتم تطبيقها باستمرار، وأن الطلبة على دراية بها. غير أن اللجنة لاحظت أن سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي غير مطبقة في جميع أعمال الطلبة. فعلى الرغم من توفر نظام "Turnitin" لدى الجامعة، لكن لم تقدم للجنة أدلة على أنه يُستخدم بشكل منظم في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية؛ للتأكد من أصالة أعمال الطلبة، بما في ذلك الأوراق البحثية المقدمة. ولذلك، توصي لجنةُ المراجعة بأنه ينبغي على الكليةِ التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج. كما لاحظت اللجنة أنه لا يتم تطبيق نظام اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة بصورة كاملة في البرنامج. وتحث لجنة المراجعة الكلية على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 3.5، والفقرة: 3.6).

3.4 تنص سياسة التقييم المؤسسية وإجراءاته الواردة في "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، وفي "سياسة اعتدال الامتحانات والتقييم"، على أن تكون التقييمات مناسبة لمخرجات التعلم المطلوبة الخاضعة للتقييم، ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب عن دراسته لمقرر ما، مقسمة إلى نتائج الامتحانات التي يخضع لها، وأعماله المقيمة من واجبات، وتكليفات، وأنشطة مختلفة، حيث يقوم أستاذ المقرر بربط أدوات التقييم بمخرجات تعلم محددة للمقرر يراد قياس مدى تحققها. وبعد تقييم أعمال الطلبة في نهاية الفصل الدراسي، يتم استخدام "استمارة تقييم المقرر الدراسي"؛ لتقييم مدى تحقق مخرجات التعلم. غير أنه تبين للجنة المراجعة، من خلال لقاء أعضاء هيئة التدريس، ومراجعة ملفات المقررات الدراسية، أنَّ البرنامج لم يطبق هذه الآلية إلا مؤخرًا، وأن معرفة أعضاء هيئة التدريس بهذه الآلية محدودة، ولم تنفذ إلا على عينة من المقررات الدراسية. كما علمت اللجنة أن أعضاء الهيئة الأكاديمية قد حضروا ورشة عمل حول قياس مخرجات التعلم. إلا أنهم بحاجة لدورات تدريبية أخرى تمكنهم من تنفيذ ذلك. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات التقييم ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثم العمل على الإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات، وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومن ثمَّ للبرنامج بصورة أكثر صرامة.

3.5 لدى جامعة البحرين نظام للاعتدال الداخلي، وذلك فيما يتعلق بوضع أدوات تقييم إنجازات الطلبة، ومنح الدرجات في جميع البرامج الأكاديمية في عموم كلياتها. وينص كل من "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، و"سياسة التقييم والاعتدال"، على الآليات التي يجب اتباعها؛ للتأكد من اعتدال التقييمات، والامتحانات، ومنح الدرجات؛ لضمان انسجام وعدالة هذه العمليات. وتبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أنه فيما يخص المقررات المتعددة الشعب؛ يشرف منسقو هذه المقررات على وضع أسئلة الامتحانات، وتصحيح أوراق الطلبة، ووضع الدرجات؛ وذلك لضمان تحقق العدالة والشفافية. أما مقررات الشعبة الفردية، فيقوم أستاذ المقرر وحده بإعداد ورقة الامتحان، وتصحيح أعمال الطلبة، ورصد درجاتهم. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ القسم يعتمد في ضمان عدالة التقييمات على لجنة الامتحانات فيه، ولجنة الجودة ومكتب الجودة في الكلية. غير أن محاضر لجنة الامتحانات، تشير إلى أن دور هذه اللجنة شكلي وإداري، ولا يشمل التأكد من كون أسئلة الامتحانات مناسبة لمحتوى ومستوى المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة له. كما لم تقدم أدلة للجنة المراجعة تفيد بقيام هذه اللجنة بأي عمليات للتأكد من اعتدال وعدالة أوراق الامتحانات المقيمة. كما أشار القائمون على البرنامج إلى أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتماد في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق البعدي على أوراق الامتحانات، وأعمال الطلبة المقيمة، إلا أن ذلك لا يتم دائمًا من خلال متخصصين، ولا بشكل أكاديمي مستمر. وقد أفاد أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – اعتمادهم على علاقاتهم المهنية للتحقق من استخدام أدوات تقييم مناسبة لمخرجات التعلم المزمع قياس مدى تحققها، وأن الدرجات التي تم منحها ملائمة لإنجاز الطلبة. وتتم هذه العملية بشكل غير رسمي بين الأساتذة. ولجنة المراجعة تلاحظ وجود سياسات للتدقيق الداخلي القبلي والبعدي لأدوات التقييم والتجارب المحدودة للبرنامج في تطبيق هذه السياسات، وإنْ كانت بصورة غير رسمية. ولذا، توصي بأنه ينبغي على الكلية تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج، وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل: متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. وعلى الرغم من أن المادة (9) من لائحة الجامعة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة

تشترط "التحقق الخارجي من الاعتدال في امتحانات وتقييم أداء الطلبة ... في البرامج الأكاديمية في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا"، كما تشير الأدلة إلى صدور قرار باستخدام مدققين خارجيين، إلا أنه لم يتم تفعيل هذا القرار في برنامج بكالوريوس في الدراسات الإسلامية. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات الدراسية من مستويات مختلفة، والتي اشتملت على نماذج من أعمال الطلبة المقيمة، اتضح من خلالها أنه يتم استخدام مجموعة واسعة من أنواع وإستراتيجيات التقييم، والتي تشمل أسئلة الاختيار من متعدد، وأسئلة الإجابة المختصرة، والأسئلة المقالية، وتقارير الزيارات الميدانية، والرسائل البحثية المصغرة، والتكليفات والواجبات. بالإضافة إلى ذلك، فقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة – أنَّ الطلبة يقومون بتقديم عروض توضيحية شفهية، يتمُّ من خلالها تقييم مهارات التواصل. كما لاحظت أنَّ بعض أعمال الطلبة وأسئلة الامتحانات قد استفادت من المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات في محاولة لقياس المهارات العليا للطلبة، إلا أن ذلك مازال محدودًا. وترى لجنة المراجعة أن نماذج أعمال الطلبة التي تم عرضها للجنة المراجعة، وبصورة عامة تناسب ما يتوقع في البرامج المماثلة. غير أنَّ عدم تفعيل البرنامج لسياسة الجامعة الخاصة بالانتحال الأكاديمي يلقي بظلاله على أصالة أعمال الطلبة، خاصة الأعمال المتعلقة بالدراسات والأبحاث. وتحث اللجنةُ الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 3.3).

3.8 يقيس البرنامج مستوى إنجاز الخريجين بطريقة مباشرة وغير مباشرة. أما الطريقة المباشرة، فتتم من خلال استمارة تقييم المقررات الدراسية، ومن ثمَّ استخدامها لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. غير أن هذه الآلية لم تطبق على جميع المقررات الدراسية، كما أنَّ عدم دقة مخرجات التعلم المطلوبة، وعدم صياغتها بصورة قابلة للقياس على مستوى البرنامج، يحد من القدرة على اعتماد هذه الطريقة حاليًا؛ للتأكد من مستوى إنجاز الخريجين (انظر الفقرة: 3.4). ويبين جدول المعدلات التراكمية الوارد في تقرير التقييم الذاتي، أنَّ (10%) من خريجي البرنامج في الأعوام الأكاديمية 2013–2014، إلى 2015–2016، (103) خريجين، قد تخرجوا بدرجة "امتياز"، فيما حصل (24%) منهم على درجة "جيد جدًّا"، و(34%) على درجة "جيد"، و(32%)

على درجة "ناجح". وترى لجنة المراجعة أن التوزيع التراكمي لمعدلات خريجي البرنامج مقبولة، وإنْ كانت تميل بعض الشيء تجاه الدرجات العليا. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أن قدرة الطلبة على تقديم أبحاث جيدة من خلال مقرر (بحث التخرج – ISLM 488)، يعد دليلًا على أن مستويات إنجاز الخريجين مناسب لمخرجات البرنامج. أمَّا فيما يتصل بقياس إنجاز الخريجين بطريقة غير مباشرة، فيتم من خلال قياس مدى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن البرنامج ومخرجاته. وتشير الأدلة المقدمة، إلى لجنة المراجعة أنَّ البرنامج – حتى تاريخ تسليم تقرير التقييم الذاتي – لم يقم باستطلاع آراء المستفيدين منه، من أرباب الأعمال والخريجين، بصورة رسمية. غير أنه قد تم مؤخرًا تصميم استبانة لهذا الغرض، وتحث اللجنةُ الكليةَ على الإسراع في العمل بهذه الاستبانات (انظر الفقرة: 4.8). وبناءً على ما سبق، تلاحظ اللجنة وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج. ولذا، توصي بأنه ينبغي على الكلية تطبيق هذه الآليات في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بصورة منتظمة، وقياس فاعلية الآليات المطبقة في التحقق من المستوى الفعلي لإنجازات الخريجين، ومدى تلبيتها أهداف البرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة.

3.9 قدم تقرير التقييم الذاتي للبرنامج إحصاءات محدودة حول تحليل الدفعات الدراسية للأعوام الأكاديمية من 2013–2014، إلى 2015–2016. وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد المقبولين في البرنامج في تزايد خلال السنوات الثلاث، وأن غالبية المقبولين من الإناث. أما عن الوجهة الأولي للخريجين، فتشير الإحصائيات المقدمة إلى أن (90%) و(75%) من خريجي العامين الأكاديميين 2014–2015، و2015–2016 على التوالي، اتجهوا للعمل في وظائف في مجال تخصصهم. وترى اللجنة أنَّ هذه النسبة ملائمة لما يتوقع من البرنامج. وحسب الإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي، فقد خرج البرنامج في الأعوام الأكاديمية 2013–2014، إلى 2015–2016 (103) خريجين، تمكن (38%) منهم الإيفاء بمتطلبات التخرج في (4) سنوات كما تقتضي الخطة الدراسية للبرنامج، في حين قضى (20%) من الطلبة (4.5) سنوات في البرنامج، و(21%) (5) سنوات، و(22%) (5.5) سنوات أو أكثر، وترى لجنة المراجعة أن هناك عددًا من الطلبة يقضون فترات طويلة في البرنامج للإيفاء بمتطلباته. ولم تقدم للجنة المراجعة أي إحصاءات حول نسب التسرب من البرنامج، ولا عن نسب التقدم فيه. وترى اللجنة أن هناك نقصًا في التحليل المنهجي للبيانات المتعلقة بدفعات الطلبة، والذي تأكد أثناء مقابلات القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس.

فعلى الرغم من أن لدى قسم القبول والتسجيل إحصاءات عن الدفعات الدراسية المقبولة في البرنامج، لم تقدم للجنة أدلة على قيام الكلية بتحليل هذه الإحصاءات بالاستفادة من النتائج في تطوير البرنامج. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

3.10 يحتوي المنهج الدراسي للبرنامج على مقرر إجباري (بحث التخرج – ISLM 488) بمعدل (3) ساعات معتمدة، والذي أفردت له خطة البرنامج الدراسية للبرنامج الفصلَ الأخيرَ. وقد تأكدت لجنة المراجعة من أنها معروفة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وتشتمل الإجراءات على الخطوات الآتية: تسجيل المقرر، وتعيين المشرف الأكاديمي، وإعطاء الطالب بعض المحاضرات المساعدة، والتقاء الأستاذ والطالب للتوجيه، وتزويد الطالب بالملاحظات، ومراجعة البحث، ومتابعة المشرف الأكاديمي لعمل الطالب، وتعيين مناقش من داخل القسم، وإحالة البحث إليه، ومناقشة الطالب في حضور المشرف الأكاديمي، ورصد درجة البحث في استمارة خاصة. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – إلى أن بحث التخرج يعد مقررًا تخصصيًّا ومبنيًّا على التطبيق العملي، حيث يفسح للطالب من خلاله المجال لتطبيق وممارسة الخبرات، والمعارف، والمهارات التي تلقاها في مقررات أخرى بشكل واضح. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أن المحاضرات الأولى من المقرر تخصص لتعليم الطلبة مهارة البحث العلمي والتدريب عليه. ومع ذلك، ذكر بعض الطلبة – الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية – أن المقرر يحتاج إلى التركيز على الجانب التطبيقي بحيث ينمي المهارات والقدرات البحثية لديهم. وقد اطلعت اللجنة على عينة من بحوث الطلبة والتي تشير في عمومها إلى مستوى ملائم. غير أن اللجنة تحث الكلية على تطبيق سياسة الجامعة المتصلة بالانتحال الأكاديمي؛ للتأكد من أصالة أعمال الطلبة. كما لاحظت اللجنة أن استمارة التقييم الخاصة بالمقرر لا تربط التقييم والدرجات الممنوحة للطالب بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، كما لم يتم تضمين مقرر بحث التخرج في مصفوفة ربط مقررات البرنامج بأهدافه ومخرجاته. وبالتالي لم تقدم أدلة للجنة المراجعة على أنَّ التقييم يقيس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة لمقرر بحث التخرج. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات مناسبة متبعة لإدارة مقرر بحث التخرج، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها، وتحثُّ الكلية على ربط تقييم المقرر بمخرجات التعلم المطلوبة له وللبرنامج بشكل عام (انظر الفقرة: 3.3).

3.11 يوضح تقرير التقييم الذاتي أن قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية شكل مؤخرًا لجنة استشارية للبرنامج تتكون من (6) من أرباب الأعمال وخريجي البرنامج، يشغلون وظائف متصلة بالبرنامج في وزارة التربية والتعليم، وديوان الخدمة المدنية، ووزارة شئون مجلسي الشورى والنواب، وغيرها؛ بهدف تقديم الاستشارات بشأن برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية. وعلمت لجنة المراجعة – من خلال الاجتماع مع ممثلين من هذه اللجنة – أنها لم تعقد أي اجتماع رسمي حتى تاريخ هذه الزيارة الميدانية. وأنَّ أعضاءَها يقدمون للقسم المشورة والمقترحات بصورة غير رسمية عبر الاتصالات الهاتفية، أو من خلال لقاءات فردية. وترى لجنة المراجعة أن اللجنة الاستشارية تضم نخبة متميزة من أرباب الأعمال في مجال الدراسات الإسلامية، وهم قادرون على إثراء البرنامج بملاحظات حول حاجات سوق العمل. بالإضافة لذلك، تم تشكيل مجلس استشاري من طلبة البرنامج، حيث تم اختيار (6) طلبة من سنوات دراسية مختلفة، وذلك حسب سجل درجاتهم وأدائهم الأكاديمي. وخلال اللقاء مع الطلبة أشادوا بقبول القائمين على البرنامج لآرائهم حول تطوير البرنامج. ولجنة المراجعة تقر بوجود لجنة استشارية من أرباب الأعمال وخريجي البرنامج. توصي بأنه ينبغي على الكلية ضمان دور فاعل للجنة الاستشارية، واتباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل اللجنة وآلية التعامل مع الملاحظات التي تقدمها للبرنامج.

3.12 تشير الأدلة المقدمة، إلى أن البرنامج حتى تاريخ تسليم تقرير التقييم الذاتي لم يقم باستطلاع آراء المستفيدين منه، من أرباب الأعمال والخريجين، بصورة رسمية. غير أنه قد تم مؤخرًا تصميم استبانة لهذا الغرض. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الكلية وزعت هذه الاستبانة على أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج، وحصلت، حتى وقت كتابة تقرير التقييم الذاتي، على ردود (4) أعضاء فقط. وهي عينة صغيرة، ولا يمكن الاعتداد بنتائجها. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان هناك رضًا عام عن البرنامج بنسبة (75%)، فيما لم يكن مستوى الرضا عالٍ في عدد من المحاور، مثل: "تنمية حب الاطلاع لدى الطلبة"، و"تهيئة الطالب للدراسات العليا"، أما "مهارات التواصل التحريري والشفهي"؛ فقد جاءت نسبة الرضا منخفضة. وقد أعرب أرباب الأعمال والخريجون – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – عن رضًا عام عن البرنامج، واقترحوا تطوير تقديم البرنامج بما يضمن تخريج طلبة قادرين على التفكير النقدي والتحليلي بصورة أكبر. وعليه، تلاحظ اللجنة وجود نسبة رضا ملائمة عن البرنامج ومخرجاته بصورة عامة، وتنصح الكلية بالنظر في

المحاور التي جاء مستوى الرضا فيها أقل. كما تحث الكلية على ضرورة تطبيق إجراءات فاعلة وبطريقة دورية لقياس مدى رضا أرباب الأعمال والخريجين عن مستوى خريجي البرنامج، ومدى تحقق أهدافه ومخرجاته التعليمية، وذلك من خلال عينات مناسبة (انظر الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- أدوات التقييم المعلنة في توصيف المقررات يتم تطبيقها باستمرار، والطلبة على دراية بها.
- هناك إجراءات مناسبة متبعة لإدارة مقرر بحث التخرج، وأعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تنفيذ مقاييسات مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، ومصادر التعلم، والمعايير الأكاديمية للطلبة وخريجي البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره.
- التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج.
- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات التقييم، ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، والإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومن ثم للبرنامج بصورة أكثر صرامة.
- تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، وتحسين المقررات.
- تطبيق الآليات المباشرة وغير المباشرة؛ لقياس إنجاز الخريجين في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بصورة منتظمة، وقياس فاعليتها.

- الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.
- ضمان دور فاعل للجنة الاستشارية، واتباع منهجية واضحة وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل اللجنة، وآلية التعامل مع الملاحظات التي تقدمها للبرنامج.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تغطي مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية، وتشمل: الامتحانات، الطلبة، البحث العلمي، التعليم المستمر وخدمة المجتمع، الخريجين، الشئون الإدارية، تقنية المعلومات، الأمن والسلامة والصحة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ونظام الترقيات الأكاديمية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ولائحة الابتعاث، وتطوير الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. وبالنسبة لسياسات وأنظمة الجودة، فتضم: "سياسة الجامعة في ضمان الجودة"، و"سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها"، و"سياسة المقايسة المرجعية"، و"نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية"، وغيرها. وترى اللجنة أنَّ هذه السياسات والأنظمة تلبي احتياجات البرنامج الأساسية، كما أنها متوفرة على الموقع الرسمي للجامعة، بحيث يستطيع كل عضو هيئة تدريس الاطلاع عليها. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – إلى درايتهم بهذه السياسات من خلال عدة قنوات، من بينها التعميمات الدورية لإدارة الجامعة، وعمادة الكلية، ورئاسة القسم، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بإبداء الرأي في تلك السياسات من خلال اجتماعات مجلس القسم ولجان القسم المختلفة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين تضمن تطبيق هذه السياسات والأنظمة من خلال الهيكلية التالية: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، مكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، ولجنة ضمان الجودة في القسم. ويتشارك عميد الكلية، ورئيس القسم، ومنسق البرنامج في مسئولية تطبيق السياسات والأنظمة في البرنامج. كما أفادت الإدارة العليا للبرنامج أن هذه السياسات تراجع بشكل دوري كل خمس سنوات، وأن بعض أعضاء هيئة التدريس يشاركون في مراجعتها، بالإضافة إلى مسئولي ضمان الجودة في الجامعة، والكلية، والقسم، وفقًا لـ "نظام اقتراح ومراجعة وتطوير السياسات". لذا، تقدر اللجنة وجود سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها. غير أنها لاحظت أن تنفيذ بعض هذه السياسات لا يتم بالشكل المطلوب، كسياسة الاعتدال، والانتحال الأكاديمي، والمقايسة المرجعية، واللجان الاستشارية وغيرها – كما ورد في بعض فقرات

هذا التقرير – وتحث لجنة المراجعة الكلية على التأكد من تفعيل سياسات الجامعة، وبطريقة متسقة على مستوى البرنامج، والتي تم الإشارة إليها في فقرات مختلفة من هذا التقرير.

4.2 هناك هيكل تنظيمي في الكلية يتمتع بالمرونة والاختصاص الوظيفي الذي يضمن توزيع المهام بشكل يحقق جانبًا كبيرًا من حزمة أهداف الكلية، وما يتصل بها من البرامج التي تشرف عليها، ويتبع برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب. ويتوفر في البرنامج عدة لجان كلجنة البحث العلمي، والمؤتمرات والتطور الأكاديمي، واللجنة الثقافية، ولجنة ضمان الجودة، ولجنة الترقيات الأكاديمية والتي تجتمع على فترات زمنية حسب متطلبات العمل، وتقوم بمخاطبة رئيس القسم بتوصياتها، والذي يقوم بدوره باتخاذ اللازم، وتوجيه تلك التوصيات لإدارة الجامعة عبر قنوات الاتصال مع عميد الكلية، أو اتخاذ الإجراء المناسب داخل القسم. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، تقع المسئولية الأكاديمية في البرنامج على عاتق رئيس القسم بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس، ويتم اتخاذ القرارات والتوصيات من قبل مجلس القسم الذي يراعي التوافق مع أنظمة الجامعة وقوانينها. ويوضح دليل أعضاء هيئة التدريس صلاحيات وأدوار أعضاء هيئة التدريس، والعميد، ورئيس الجامعة. وعليه، تقر اللجنة بوجود قيادة مسئولة تقوم بإدارة البرنامج بصورة فاعلة. ولكن لاحظت اللجنة أنَّ واجبات رئيس القسم لا تقتصر فقط على الجوانب الإدارية والأكاديمية للبرامج التي تُقدم في القسم، ولكنها تشمل أعباء تدريسية قد تؤثر على فاعلية دوره القيادي في القسم. وتنصح اللجنةُ الكليةَ بضرورة مراجعة العبء المكلف به رئيس القسم، والتأكد من أنه مناسب لالتزاماته الإدارية والأكاديمية تجاه البرنامج بشكل عام.

4.3 هناك سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بمتابعة أعمال وحدات ضمان الجودة في الكليات، ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية – والذي يتبع عميد الكلية مباشرة – بمراقبة نظام الجودة في البرامج. وعلى مستوى القسم، توجد لجنة ضمان الجودة التي تضم منسقي البرامج. وترى اللجنة أنَّها كفيلة بتلبية احتياجات نظام الجودة الخاص بالبرنامج. وعليه، تقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات رسمية، ملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى أنهم شاركوا في أنشطة ضمان الجودة، كما أشاروا إلى

أنه جرت بعض التحسينات على البرنامج، ومن أمثلتها: العمل باستمارة تقييم المقررات، وأن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي شكل لجنة قامت بالتدقيق الأكاديمي لكلية الآداب بأقسامها المختلفة في العام 2016، كما قام المركز بتوفير دليل يختص بسياسات وإجراءات جودة البرامج الأكاديمية. إلا أن هذا الدليل منشور باللغة الإنجليزية، وهو ما قد يمثل صعوبة في فهمه واستيعابه. وطبقا لإفادات مسئولي الكلية أثناء مقابلتهم تقوم وحدة ضمان الجودة بترجمة غير رسمية لبعض أنظمة ضمان الجودة التي يشتمل عليها التقرير. وعليه، تنصح لجنة المراجعة بترجمة الدليل إلى اللغة العربية؛ لكي يصبح ثنائي اللغة. وقد لاحظت اللجنة عدم الاتساق في تطبيق سياسات، وآليات ضمان الجودة في البرنامج، فاستخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية لم يطبق إلا على عدد قليل من المقررات. كما أنَّ متابعة نتائج هذه الاستمارات مازال ضعيفًا، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة في أجزاء مختلفة في هذا التقرير عن المقاييس المرجعية، واعتدال أدوات التقييم، بالإضافة إلى ما تطرق إليه تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية الصادر في يونيو 2016. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 طبقًا لتقرير التقييم الذاتي، قام مكتب ضمان الجودة في الكلية بتقديم العديد من الدورات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الداعمين في البرنامج؛ بهدف توعيتهم بمفهوم الجودة، وبناء قدراتهم لتحقيق متطلباتها في البرنامج، بالإضافة إلى تكوين ثقافة الجودة وتعزيز فهم الأكاديميين لنظام الجودة بحسب مقابلة مدير مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومدير مكتب ضمان الجودة في الكلية، وأعضاء هيئة التدريس، بحيث يكونون على وعي تام بالسياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الجامعة، والكلية، والقسم. وترى لجنة المرجعة أن عدد الدورات التدريبية ليس كافيا لتحقيق الوعي والفهم المنشودين لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية لكل القضايا الخاصة بضمان الجودة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أن لديهم فهما مقبولا لمتطلبات ضمان الجودة، ولدورهم في ضمان فاعلية التعلم. إلا أنه، ومن خلال اطلاع لجنة المراجعة على ملفات المقررات، لاحظت أن مفهوم الجودة غير متحقق بصورة فاعلة في عمل أعضاء هيئة التدريس، حيث يتم التركيز – في أحيان كثيرة – على تحقيق متطلبات نظام الجودة في جامعة البحرين من حيث الشكل لا المضمون، كما مازالت هذه الثقافة في بداية تكوينها في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية. لذا، تقر اللجنة بوجود فهم مقبول

لدى أعضاء هيئة التدريس لآليات الجودة ومتطلباتها، وتلاحظ جهود إدارة البرنامج لنشر ثقافة الجودة بينهم، وتنصح أن يتم متابعة تفعيل هذه الثقافة؛ لتتحول إلى ممارسة ذاتية وروتينية تضمن تحقيق مستوى رفيع لمحتوى البرنامج ومخرجاته.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، الذي أُقر في العام 2013، وهو منشور على موقع الجامعة الإلكتروني. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة العمليات الخاصة بهذا النظام. وقد اطلعت اللجنة على هذا النظام، وبعد الفحص الدقيق تبين للجنة المراجعة أنه ينص على أن طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يأخذ حاجات سوق العمل ممثلة في المؤسسات العامة والخاصة، والجمعيات المهنية التي تستفيد من مخرجات البرنامج، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة المحتملين وغيرهم في الاعتبار. وطبقًا لهذا النظام، فإنه يتم تشكيل لجنة خاصة على مستوى القسم لدراسة الجدوى من طرح البرنامج الجديد، وتقديم كافة الوثائق المطلوبة إلى لجنة المناهج في القسم. كما يقوم رئيس القسم بعد ذلك بعرض التقرير على مجلس القسم؛ لمناقشته وإصدار التوصية بشأنه. بعد ذلك تقدم التوصية إلى عميد الكلية لتقديمها إلى لجنة المناهج في الكلية، فإن تم إقرارها ترفع إلى مجلس الجامعة الذي يقوم بدوره بتحويلها إلى لجنة المناهج في الجامعة. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وجود سياسة موثقة في الجامعة، وملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن القائمين على برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية يقومون بمراجعته وتحسينه أثناء العام الأكاديمي؛ بناءً على مجموعة من الآليات الداخلية، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بزيارات دورية للبرامج؛ للتأكد من تنفيذ آليات ضمان الجودة، والتحقق من المعايير الأكاديمية للبرنامج، والذي ينتج عنه تقرير شامل، يقدم القسم على ضوئه خطة تحسين للبرنامج. كما يقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية بمتابعة ما تم تنفيذه من خطة التحسين، وبالتدقيق الداخلي على ملفات المقررات، وإصدار التقارير. وخلال المقابلات، مع اللجنة تبين مشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية في عملية التقييم الذاتي من خلال لجنة إعداد تقارير التقييم الخاصة بتحقيق مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر والتي تستخدم لقياس مخرجات البرنامج بشكل عام، غير أنَّ هذه الآلية لم تنفذ في جميع مقررات البرنامج. وتتطلب سياسات الجامعة قيام القسم

بتقييم البرنامج، وتقديم تقرير تقييم ذاتي له إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، بحيث يشمل تقييم إنجازات الطلبة، والأهداف التعليمية للبرنامج، ويستعين بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بعد تحليلها، وإعداد خطة تحسين ومتابعة تنفيذها. إلا أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي للبرنامج بصورة منتظمة. وعلى الرغم من وجود أدلة على تطوير البرنامج ومقرراته الدراسية، إلا أن لجنة المراجعة لاحظت – من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس، والقائمين على البرنامج – أن هناك خلطًا بين متطلبات المراجعة الدورية المتكاملة للبرنامج، والمراجعة السنوية المستمرة له. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات وإجراءات ملائمة على مستوى الجامعة؛ لتقييم البرامج الأكاديمية، كما تلاحظ جهود القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس في تحسين برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، وتنصح الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ مراجعات سنوية للبرنامج على مستوى القسم والكلية، وتعزيز آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين لديها.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وحسب دليل ضمان الجودة الداخلي، الصادر عن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، تشمل هذه المراجعات أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له وللمقررات الدراسية، وتوصيف المقررات، وطرائق التدريس، والتدريب العملي، بالإضافة إلى مراجعة أسس قبول الطلبة، وضوابط دراسة المقررات الاستدراكية، كما تشتمل سياسة المراجعة على استطلاع آراء الطلبة، وأرباب الأعمال، والوزارات، والمؤسسات التي لها علاقة بمخرجات البرنامج. ويشير الدليل إلى أن عملية متابعة التوصيات والقرارات التي تؤخذ كنتيجة للمراجعة تتم من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في إدارة الجامعة، وذلك بالتنسيق مع مكتب ضمان الجودة في الكلية. وقد قام المركز في العام 2016، بمراجعة البرنامج وإصدار تقرير بهذا الشأن، وقدم القسم على ضوئه خطة تحسين للبرنامج ، كما تمت إعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتكون أكثر قابلية للقياس. وإن لم ينعكس ذلك على وثائق البرنامج، وتوصيفات المقررات الدراسية غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن هذه المراجعة لم تغطِّ جميع عناصر البرنامج، وكانت التغذية الراجعة من الجهات الخارجية ذات العلاقة محدودة جدًّا، فضلاً عن عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى أن هذه المراجعات تتم بصورة دورية مستمرة، وضعف

آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين. كما كان جميع أعضاء لجنة المراجعة من موظفي الجامعة، ولم تحتوِ على أي عنصر خارجي، كما تتطلب سياسة جامعة البحرين في هذا الشأن. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط التحسين.

4.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن مركز القياس والتقويم في الجامعة يقوم بجمع التغذية الراجعة من الطلبة عن طريق استمارة تقييم المقرر الدراسي، وأستاذ المقرر والذي يملؤه الطالب إلكترونيًّا عند نهاية كل فصل دراسي. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس وموظفو الجامعة الذين التقتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية إلى أن تحليل هذه الاستمارات يتم من قبل مركز القياس والتقويم في الجامعة، ويستفيد عضو هيئة التدريس من النتائج في تطوير المقرر، وطرائق التعليم والتعلم التي يتبعها. كما يستفيد منها رئيس القسم كجزء من عملية تقييم عضو هيئة التدريس. وفيما عدا ذلك فقد أشار التقرير إلى عدم انتظام عملية تحصيل التغذية الراجعة حول البرنامج من الجهات ذات العلاقة (انظر الفقرة: 3.12). ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى اعتماد البرنامج على التغذية الراجعة من اجتماعات اللجنة الاستشارية المشكلة من أرباب الأعمال والخريجين. غير أن هذه اللجنة تم إعادة تشكيلها مؤخرًا، ولم تجتمع حتى تاريخ هذه الزيارة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.

4.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الجامعة نظمت برنامجًا؛ يهدف إلى تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس. كما استحدثت الجامعة "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة" لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا. وتطرح الوحدة برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة. وخلال المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس استفادتهم من هذه البرامج، وأنَّ الوحدة تقوم في نهاية كل نشاط بقياس رضاهم عنها. كما أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة يعقد العديد من الدورات التدريبية، والورش القصيرة، والمحاضرات؛ بهدف تأصيل ثقافة الجودة وتحسين مخرجات البرامج. كما تنفذ دورات وورش التدريب أيضًا من خلال مركز القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي

في الجامعة؛ لتقديم موضوعات مختصة؛ ببناء الاختبارات التحصيلية، وطرائق القياس ودورات تعريفية وتأهيلية في موضوعات متنوعة؛ للتوصل إلى استخدام أفضل أساليب التقييم لأداء الطالب في الجامعة، وقد شارك أعضاء هيئة التدريس في البرنامج في حضور هذه الدورات، وورش التدريب. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص من بينها إنشاء "وحدة التميز في التعليم والقيادة"؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن تحديد احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس – في الوقت الحالي – لا يتم وفق أسلوب منهجي منظم، ولا يرتبط بالتقييم الرسمي لهم حسب سياسة الجامعة. ومن ثمَّ، تنصح اللجنة الكلية بأن يستند تطوير الأداء المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلى تحليل الحاجات الأكاديمية، وأن يتم في ضوء نتائج تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس، كما تنصح باعتماد آلية لقياس مردودها على أداء أعضاء هيئة التدريس.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى حرص إدارة الكلية على تطوير الخطة الدراسية للبرنامج؛ لتواكب احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال التغذية الراجعة من أرباب الأعمال والخريجين. وقد أشار الأعضاء القائمون على البرنامج الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية إلى أنه جاري العمل حاليًا للقيام باستطلاع آراء أرباب الأعمال والخريجين؛ لتحصيل التغذية الراجعة التي ستساهم في تطوير البرنامج. غير أن هذه الاستطلاعات، وإن كانت ضرورية، فهي لا توفر معلومات عن الحاجات الطويلة الأمد لسوق العمل. ولم تجد اللجنة أدلة على وجود دراسات شاملة ودورية لاستقراء سوق العمل، على الرغم من أهميتها في تطوير البرنامج. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، وهي معروفة لدى أعضاء هيئة التدريس.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية، ملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية.
- توجد ترتيبات وإجراءات ملائمة على مستوى الجامعة؛ لتقييم البرامج الأكاديمية.

- توفر الجامعة العديد من الفرص من بينها إنشاء "وحدة التميز في التعليم والقيادة"؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط التحسين.
- مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.
- تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين على "قدر محدود من الثقة".